التعاون بين العرب واليهود ، وخاصة بعد ان كان المجتمع اليهودي في فلسطين قد وصل ، من ناحية ثانية ، الى مستوى من النمو والازدهار ، وبالتالي القوة ، يستطيع معه ، بحسب تقديرات الزعماء الصهيونيين ، اقامة كيان خاص به هناك والصمود امام المخاطر التي قد تواجهه ، ومنذ تلك المرحلة ادخلت الحركة الصهيونية تعديلا مهما على برامجها وسياستها ، بحيث راحت ترفض الحلول القائمة على اساس فلسطين موحدة ، واتجهت بدلا من ذلك الى المطالبة بالتقسيم .

تبنت الحركة الصهيونية فكرة تقسيم فلسطين حال طرحها جديا ، لاول مرة ، في اواخر الثلاثينات ، رغم الاحتجاجات اللفظية التي رافقت موقفها هذا وحديثها عن الغبن الذي يلحق باليهود واضطرارهم الى « التنازل » عن جزء من فلسطين ، بعد ان كانوا قد « تنازلوا » عن شرق الاردن يوم صدر الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ . صحيح ان مشروع التقسيم ، الذي اعلنت عنه بريطانيا يومها ، والقاضي باقامة دولة يهودية على جزء من فلسطين ، رفض من قبل المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين ، المنعقد سنة ١٩٣٩ ، والذي انهى اعماله قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ببضعة ايام ، ولكن المؤتمر فوض الادارة الصهيونية في الوقت نفسه الاستمرار في الاتصالات مع بريطانيا حول اقامة دولة يهودية في فلسطين ، وهو قرار اعتبر بمثابة موافقة ضمنية على اقامة تلك الدولة على جزء من البلد فقط . وصحيح ايضا ان برامج بلتيمور ، الذي صيغ سنة ١٩٤٢ ، طالب ايضا بتحويل فلسطين بأكملها ، بعد الحرب ، الى « كومنولث يهودي » ، ولكن القيادة الصهيونية وبضمنها اولئك الذين كانوا من كبار مؤيدي ذلك البرنامج اصرت ، على الرغم من ذلك ، في كل اتصالاتها مع السلطات البريطانية ، وغيرها ، على الترويج لمشاريع تقسيم البلد ، واقامة دولة يهودية على جزء منه ، مع بذل المحاولات المضنية ، على مختلف الاصعدة ، لان يكون ذلك الجزء المخصص للدولة اليهودية كبيرا قدر الامكان . ومن المعروف جيدا ان الحركة الصهيونية وافقت ايضا ، دون تردد ، على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ وقبلت به .

لم يقتصر قبول الحركة الصهيونية بفكرة التقسيم على الصعيد النظري ، وانما تعداه — بالطبع — ليصل الى الصعيد العملي ، فاتخاذ الخطوات الفعلية لتكريس ذلك التقسيم ثم تثبيته عند وقوعه . وفي هذا المجال ، استغلت القيادات الصهيونية التقسيم الذي حدث على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بين العرب واليهود ، خلال احداث ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ، وعملت بنشاط على الافادة من هذا الوضع واقامة نظام اقتصادي يهودي مستقل في فلسطين ، يستطيع عند الضرورة الوقوف على رجليه دون التعامل اقتصاديا مع العرب . وحتى عندما انتهت الاضطرابات في فلسطين مع نشوب الحرب العالمية الثانية ، اصرت القيادة الصهيونية على التمسك بسياستها هذه خلال سنوات الحرب وبعدها ، فاقامت فعلا اقتصادا يهوديا مستقلا في فلسطين ، كان في ما بعد من العوامل المهمة التي شجعتها على القبول بقرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ ، وساعدتها على الاعلان عن اقامة اسرائيل كدولة سنة ١٩٤٨ .

اضافة الى الاجراءات التي اشرنا لها ، شنت القيادة الصهيونية الرسمية ايضا ، منذ قبلت بفكرة التقسيم ، حملات شعواء على معارضيها السياسيين الذين كانوا ينادون بحلول على اساس فلسطين موحدة . وخلال هذه الفترة تعرضت ، بشكل خاص ، حركات هاشومير هاتسعير (اليوم جزء من حزب مبام) وايحود وغيرها من